اللجنة الملكية لشؤون القدس
الأمانة العامة

أخبار وواقع القدس
التقرير اليومي

الأحد ٢٠٢٤/٦/٣٠ – العدد ١١٩

- الموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتّابها.
- يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.
- الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتّاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتّاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة الاطلاع على وجهات النظر المختلفة.
- تقوم اللجنة الملكية لشؤون القدس بإصدار هذا التقرير الإخباري اليومي بشكل ورقي يوزع على المعنيين والمهتمين إضافة إلى توزيعه على نحو ٢٥٠ ألف نسخة إلكترونية.
- بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين للبحث عن الكتب والمواضيع المتعلقة بالقدس والموجودة في مكتبة اللجنة الملكية لشؤون القدس قامت اللجنة بربط مكتبتها بموقعها على الانترنت على الموقع: www.rcja.org.jo (https:lib.rcja.org.jo)
- ويسعد اللجنة أن تتلقى ممن يصله التقرير أية ملاحظات أو اقتراحات، كما ترحب اللجنة بإرسال التقرير لمن يرغب.
- ولهذه الغاية يمكن التواصل مع اللجنة على الهواتف والمواقع المبينة على غلاف هذا التقرير

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

الأردن والقدس

- الأردن: التوسع الاستيطاني تحد صارخ للقانون الدولي ٥

شؤون سياسية

- الجامعة العربية تدين قرار الاحتلال بتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية ٥
- رابطة العالم الإسلامي تدين قرار الاحتلال توسيع الاستيطان ٦
- البرلمان العربي: قرار الاحتلال شرعنة بؤر استعمارية وفرض ضرائب على الكنائس انتهاك جسيم للقانون الدولي ٦
- "الخارجية الفلسطينية": تخريب متعمد لفرصة تطبيق "حل الدولتين" ٧
- الخارجية الفلسطينية: إسرائيل تستهدف الوجود المسيحي ٨
- الهيئة الاسلامية العليا تشيد بجهود عائلة الخالدي في الحفاظ على أملاكهم الوقفية ٩
- "الرئاسية العليا لشؤون الكنائس" تؤكد وتدعم قرارات البطاركة ورؤساء الكنائس بمواجهة إجراءات الاحتلال ١٠
- سفير مملكة النرويج لـــ "الغد": للأردن دور محوري بتحقيق الاستقرار وندعم حل الدولتين ١١

شؤون مقدسية

- ٣٠ ألفا يؤدون صلاة الجمعة في المسجد الأقصى ١٣
- انتزاع قرار بإخلاء مستوطنين من عقار عائلة الخالدي في القدس القديمة ١٣٤

اعتداءات

- مجموعات من المستوطنين تقتحم المسجد الأقصى ١٤
- الاحتلال يشن حملة اعتقالات بالضفة والقدس ١٥
- الاحتلال يحكم على مقدسي بالسجن لـــ ١٣ عاماً ١٥
- الاحتلال يجبر مقدسيا على هدم منزله في الطور شرق القدس ١٥

استيطان

- "الكابينت" الإسرائيلي يصادق على شرعنة ٥ بؤر استيطانية وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية بالضفة ١٦

آراء عربية

- خطة الحسم الإسرائيلية ١٧

آراء عبرية مترجمة

- المستوطنون.. تنكيل واعتداء واتلاف محاصيل ١٨

اخبار بالإنجليزية

- **Arab League condemns Israel's settlement expansion** 20
- **Muslim World League condemns Israel's decision to expand settlements in West Bank** 21
- **The Arab Parliament: The Israeli decision to legitimize colonial outposts and impose taxes on churches is a grave violation of international law** 21
- **Israel targeting Christian community in Palestine: Foreign Ministry** 22
- **Palestinian Family Forced to Demolish Their Home in Occupied Jerusalem** 22

الأردن والقدس

الأردن: التوسع الاستيطاني تحد صارخ للقانون الدولي

عمان – الرأي – دانت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الاردنية قرارات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية التي تكرس الاحتلال للأراضي الفلسطينية عبر التوسع في بناء المستوطنات وشرعنتها، والتي كان آخرها المصادقة على شرعنة ٥ بؤر استيطانية في الضفة الغربية، والدفع نحو بناء آلاف المستوطنات الجديدة هناك، في تحد صارخ وانتهاك جسيم للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وفي مقدمها قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤).

وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير الدكتور سفيان القضاة على ضرورة وقف إرهاب المستوطنين المتصاعد في الضفة الغربية المحتلة، ووقف الإجراءات الإسرائيلية الأحادية اللاشرعية واللاقانونية التي تقوض كل فرص تحقيق السلام العادل والدائم والشامل، على أساس حل الدولتين، الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة.

كما شدد السفير القضاة على ضرورة امتثال إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ووقف خططها الاستيطانية المستهدفة تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الشقيق.

الرأي ٢٠٢٤/٦/٢٩ صفحة ٣

***

شؤون سياسية

الجامعة العربية تدين قرار الاحتلال بتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية

القاهرة (بترا) – دانت جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الوزراء الإسرائيلي بتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية، وسحب صلاحيات السلطة الفلسطينية في مناطق "ب".

واعتبر الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط، القرارات انقلابا كاملا ونهائيا على اتفاقات أوسلو، وعودة بالوضع كله إلى ما قبل نقطة الصفر، وترسيخا لمنطق الاحتلال الفج.

ودعا أبو الغيط المجتمع الدولي إلى رؤية الحكومة الإسرائيلية على حقيقتها بوصفها حكومة عنصرية يمينية غير معنية بالسلام تسعى لتفكيك أي مظهر للسلطة الفلسطينية، وترسيخ واقع الاحتلال في مناطق الضفة كافة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام جمال رشدي، إن القرارات الأخيرة تعكس خضوع الحكومة الإسرائيلية بالكامل لليمين المتطرف، وإنها تستهدف تقويض كل مقومات حل الدولتين وإحراج المجتمع الدولي الذي أظهر توجها معاكسا نحو توسيع الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وأكد أن مثل هذه القرارات والإجراءات تزيد من اشتعال الموقف في الضفة الغربية، وتُعيد عقارب الساعة إلى ما قبل اتفاقات أوسلو، وتسعى لإخضاع الفلسطينيين تحت نظام احتلال مباشر لا يُمكن وصفه سوى بالفصل العنصري.

وكالة الأنباء الأردنية بترا ٢٠٢٤/٦/٢٩

***

رابطة العالم الإسلامي تدين قرار الاحتلال توسيع الاستيطان

عمان (بترا) – دانت رابطة العالم الإسلامي، السبت ٢٠٢٤/٦/٢٩، قرار الاحتلال الإسرائيلي توسيع عمليات الاستيطان في الضفة الغربية.

وفي بيان للأمانة العامة للرابطة، نددت الرابطة، بمواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، مشددة على خطورة هذه الانتهاكات على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وتقويضها فرص الحل ومساعي تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وكالة الأنباء الأردنية بترا ٢٠٢٤/٦/٢٩

***

البرلمان العربي: قرار الاحتلال شرعنة بؤر استعمارية وفرض ضرائب على الكنائس انتهاك جسيم للقانون الدولي

"القدس" – دوت كوم – وفا – أدان البرلمان العربي، قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي شرعنة خمس بؤر استعمارية في الضفة الغربية، وفرض الضرائب على الكنائس ومؤسساتها في مدينة القدس، في تحدٍ صارخ وانتهاك جسيم للقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم "٢٣٣٤".

وأضاف البرلمان العربي، في بيان صدر السبت ٢٠٢٤/٦/٢٩، "أن محاولات الاحتلال إضفاء الشرعية على البؤر الاستعمارية، والموافقة على بناء مزيد من المستعمرات في الضفة الغربية هي محاولات خطيرة لتصفية القضية الفلسطينية بشكل متعمد، في ظل الاستمرار في حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتهجير القسري للشعب الفلسطيني في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلًا عن التصعيد الخطير لانتهاكات المستعمرين وجرائمهم في الضفة الغربية.

كما حمّل البرلمان الاحتلال تبعات هذه الممارسات التي تجاوزت كل الحدود، والتي تمثل تحديًا سافرًا للمجتمع الدولي كافة، وخرقًا صارخًا للقانون الدولي، وتقويضًا لكل الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين.

ودعا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى التحرك الفوري والعاجل لإيقاف هذه المخططات الإسرائيلية الاستعمارية، التي تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتخلي عن الصمت والتصدي لهذه الجرائم العنصرية، وتفعيل آليات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومساءلة مرتكبي هذه الجرائم تحقيقًا للعدالة وإنصافًا للشعب الفلسطيني، الذي تمارس بحقه كل جرائم الحرب، على مرأى ومسمع من العالم أجمع، وتوفير الحماية الدولية له.

القدس المقدسية ٢٠٢٤/٦/٢٩

***

"الخارجية الفلسطينية": تخريب متعمد لفرصة تطبيق "حل الدولتين"

تل أبيب – رام الله – الحياة الجديدة – أدانت وزارة الخارجية والمغتربين بشدة مصادقة ما يسمى "الكابينت" الإسرائيلي على شرعنة ٥ بؤر استعمارية في الضفة الغربية، والدفع بمخططات لبناء آلاف الوحدات الاستعمارية الجديدة في أنحاء الضفة.

وقالت الوزارة في بيان صدر عنها، الجمعة ٢٠٢٤/٦/٢٨، إنها "تنظر بخطورة بالغة لمواصلة الحكومة الإسرائيلية في ارتكاب جريمة التوسع الاستيطاني وتعميق الأبرتهايد (الفصل العنصري)، بهدف إغلاق الباب أمام أي فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية، وتحملها المسؤولية الكاملة والمباشرة عن نتائجها وتداعياتها الخطيرة على ساحة الصراع والمنطقة برمتها".

وأكدت "الخارجية" أن "التصعيد الاستيطاني الحاصل في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تحد سافر لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة خاصة القرار ٢٣٣٤، واستخفاف إسرائيلي رسمي بالإجماع الدولي الرافض للاستعمار باعتباره عقبة في طريق تطبيق حل الدولتين"، مطالبةً بتدخل أميركي ودولي عاجل لوقف إجراءاتها أحادية الجانب غير القانونية، وفرض عقوبات دولية رادعة على منظومة الاحتلال الاستعماري العنصري برمتها، وممارسة ضغوط حقيقية على الحكومة الإسرائيلية لوقف الاستيطان والانصياع لإرادة السلام الدولية.

الأيام ٢٠٢٤/٦/٢٨

***

الخارجية الفلسطينية: إسرائيل تستهدف الوجود المسيحي

رام الله – عوض الرجوب – الأناضول – قالت وزارة الخارجية الفلسطينية، إن إسرائيل "تستهدف" الوجود المسيحي في فلسطين وخاصة القدس، معتبرة ملاحقتها "جزءا من الإبادة الجماعية" بحق الشعب الفلسطيني.

جاء ذلك في بيان وصل الأناضول نسخة منه مساء الجمعة تعقيبا على إبلاغ إسرائيل عدة كنائس بإجراءات "قانونية" لإجبارها على دفع الضرائب.

ورفضت الخارجية الفلسطينية "الإجراءات غير القانونية" معتبرة أن هدفها "تقويض الوجود المسيحي الفلسطيني الأصيل في أرضه المقدسة، وتحويل الصراع السياسي ووجود الاحتلال غير القانوني إلى صراع ديني".

واعتبرتها أيضا "جزءا من حرب الإبادة والتطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل ضد أبناء شعبنا الفلسطيني كافة، وخاصة ضد الوجود المسيحي الفلسطيني الأصيل في أرض فلسطين المقدسة، وفي القلب منها في القدس".

وأكدت الوزارة رفضها "فرض إسرائيل، سلطة الاحتلال غير الشرعي، الضرائب على الكنائس ومؤسساتها وممتلكاتها المختلفة".

وشددت على أنه "لا سيادة لإسرائيل على مدينة القدس، وأن السيادة فيها خالصة للشعب الفلسطيني وقيادته".

وثمنت الخارجية "مواقف البطاركة ورؤساء الكنائس الرافضة لهذه الإجراءات غير القانونية" داعية الدول "لدعم مواقف الكنائس وموقف دولة فلسطين وتوجيه رسالة واضحة لإسرائيل للتوقف عن استهداف الكنائس وممتلكاتها، والتلويح باتخاذ خطوات عقابية ضد هذه الممارسات الاستفزازية وغير القانونية".

من جهتها، أعربت منظمة "كنائس من أجل السلام في الشرق الأوسط" (CMEP) "عن تضامنها مع الكنائس في الأراضي المقدسة، في الوقت الذي تخضع فيه لمحاولة جديدة من قبل البلديات الإسرائيلية لتحصيل الضرائب على الممتلكات التي تملكها".

واعتبرت أنها "خطوة تهدد استدامة عمل الكنائس"، وفق ما نشرته اللجنة الرئاسة العليا الفلسطينية لشؤون الكنائس على موقعها الإلكتروني (حكومية).

وطالبت "بحماية الوضع الراهن الذي يضمن الحرية الدينية والوئام في الأراضي المقدسة".

ووفق المنظمة، فقد أبلغت السلطات البلدية الإسرائيلية كنائس القدس ويافا والناصرة ورام الله في ٢٣ يونيو/ حزيران الجاري بأنها "ستبدأ بإجراءات قانونية ضد الكنائس بسبب عدم دفع الضرائب العقارية".

وقالت إن رؤساء الكنائس والبطاركة طالبوا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "بإنهاء هذه الإجراءات واستعادة الترتيبات التي اتفقت عليها الكنائس مع إسرائيل".

وأضافت أن هذه الإجراءات "تسيء للحقوق التاريخية والقانونية للكنائس وتتعارض مع الاتفاقيات السابقة بين الكنائس وإسرائيل. كما أنها تنتهك الوضع الراهن المقدس الذي كان موجوداً وتم التأكيد عليه عدة مرات في القدس والأراضي المقدسة".

وتابعت أن "هذه الضرائب، إذا تم جمعها، يمكن أن تسبب ضررا لا يمكن إصلاحه للكنائس والمجتمع المسيحي والخدمات الاجتماعية العديدة التي تقدمها".

وأشارت إلى أنه في فبراير / شباط ٢٠١٨ دفعت إجراءات مماثلة تجاه الكنائس في القدس الزعماء المسيحيين إلى "إغلاق كنيسة القيامة احتجاجا للمرة الأولى منذ تأسيس دولة إسرائيل".

وكالة الأناضول ٢٠٢٤/٦/٢٩

***

الهيئة الاسلامية العليا تشيد بجهود عائلة الخالدي في الحفاظ على أملاكهم الوقفية

القدس – مراسل "القدس" دوت كوم الخاص – أشاد سماحة الشيخ د. عكرمة سعيد صبري امام وخطيب المسجد الاقصى المبارك– رئيس الهيئة الاسلامية العليا في مدينة القدس بالجهود المباركة التي تبذلها لجنة متوليي اوقاف آل الخالدي السادة د. عاصم و أ. خليل و أ. رجا الخالدي في مدينة القدس ووكيلتهم المحامية الفاضلة سناء دويك الحرباوي بالحفاظ على المدينة وأملاكها الوقفية من الضياع والتسريب. حيث تتولى هذه اللجنة إدارة عشرات العقارات الوقفية التي تعود لآل الخالدي في البلدة القديمة بخاصة، وفي مدينة القدس بعامة.

حيث قامت – مجموعة من المستوطنين المعتدين بحماية الشرطة الاسرائيلية في وقت سابق يوم الخميس الماضي ٢٧/ ٦/ ٢٠٢٤م باقتحام منزل كبير يعود لآل الخالدي وقامت بكسر اقفاله بذريعة شرائه.. علما ان هذا المنزل يقع في شارع باب السلسلة بالبلدة القديمة في مدينة القدس وهو محاذ للمسجد الاقصى المبارك.

واضاف الشيخ صبري في بيان ان فطنة لجنة المتوليين وجهوزيتهم بالأوراق الثبوتية اللازمة ونظافة اليد قد حافظت على هذا العقار الحساس من الضياع. حيث اصدرت المحكمة الاحتلالية قراراً بأخلاء هؤلاء المعتدين خلال اقل من ٢٤ ساعة.

واكد د. صبري على اهمية الوقف، وعلى اهمية ايقاف منازل البلدة القديمة بخاصة ومنازل القدس بعامة وقفاً ذرياً اسلامياً حفاظاً عليها من الضياع والتسريب.

القدس المقدسية ٢٠٢٤/٦/٢٩

***

"الرئاسية العليا لشؤون الكنائس"

تؤكد وتدعم قرارات البطاركة ورؤساء الكنائس بمواجهة إجراءات الاحتلال

القدس المحتلة – الحياة الجديدة – قالت اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس في فلسطين، إن السياسات والإجراءات الاحتلالية الممنهجة لفرض الضرائب على الكنائس وأملاكها ومؤسساتها في القدس المحتلة تهدف للضغط على الوجود المسيحي الأصيل وتهجيره قسريا، وبسط سيطرة الاحتلال الكاملة على تلك الكنائس وأملاكها، خاصة في ظل ما تقدمت به بعض البلديات التابعة للاحتلال بدعاوى رسمية لدى المحاكم ضد العديد من الكنائس في القدس المحتلة.

وأكدت اللجنة، في بيان أصدره رئيسها، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رمزي خوري، على المواقف المبدئية والثابتة والشجاعة لبطاركة ورؤساء الكنائس الرافضة لتلك الإجراءات غير القانونية، مشددة على دعمها لكافة القرارات التي تم اتخاذها لمواجهة هذه السياسات والإجراءات الاحتلالية في استهداف الكنائس.

وحذر خوري من خطورة تنفيذ هذه المخططات الإسرائيلية، وبشكل خاص على الوجود المسيحي، خاصة في ظل التحديات والصعوبات التي تعصف بالقضية الفلسطينية جراء السياسات الإسرائيلية، وحرب الإبادة على قطاع غزة، وتصاعد وتيرة العنف تجاه الكنائس وأملاكها والاعتداء على رجال الدين من قبل المستعمرين.

وأكد خوري أن كافة الكنائس وأملاكها، سواء الأديرة أو المستشفيات أو المؤسسات أو المدارس وغيرها، وبشكل خاص في القدس، تقع في أرض فلسطينية محتلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وهي أيضا حق تاريخي وقانوني للكنائس ومن غير المسموح لأي جهة كانت التدخل بها أو انتهاك حرمتها، مضيفا أن إسرائيل وعلى مدار سنوات احتلالها الطويلة وبكافة حكوماتها المتعاقبة، تنتهك وتعتدي على الوضع القائم "الستاتيسكو".

وناشد رئيس اللجنة، قادة ورؤساء الكنائس في العالم، خاصة مجلس الكنائس العالمي، وكافة المؤسسات الحقوقية والدولية، بالتدخل الفوري لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية بحق الكنائس وممتلكاتها، مشيرا إلى أن اللجنة قد حذرت في وقت سابق، وخلال جولاتها في العديد من دول العالم، من خطورة وتأثير هذه السياسات على الوجود المسيحي والكنسي.

الأيام ٢٠٢٤/٦/٢٧

***

سفير مملكة النرويج لـــ "الغد": للأردن دور محوري بتحقيق الاستقرار وندعم حل الدولتين

إيمان الفارس – عمان – أكد سفير مملكة النرويج لدى الأردن إسبن ليندباك متانة العلاقات بين المملكتين، مشددا على أن الأردن شريك أساسي للنرويج.

وبين السفير، في مقابلة خاصة مع "الغد"، أن بلاده تثمن دائما دور الأردن المحوري في المنطقة لتحقيق الاستقرار الإقليمي، لافتا إلى أن النرويج تدعم الموقف الأردني الساعي لإيجاد حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود العام ١٩٦٧.

وقال السفير إن اعتراف بلاده مؤخرا بفلسطين كدولة يشدد على موقف النرويج القديم المتجدد بأن الحل المستدام للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، يتوقف على إقامة الدولتين.

ولفت إلى أن سلسلة الاعترافات بالدولة الفلسطينية هي خطوة مهمة في سياق تعزيز الشرعية لهذه الدولة وزيادة الضغط السياسي على جميع الأطراف للتحرك نحو حل الدولتين عن طريق التفاوض.

وحول قرار محكمة العدل الدولية، الذي يقضي بضرورة الوقف الفوري للهجوم العسكري على غزة، شدد على أن الحكم يؤكد الحاجة الماسة إلى احترام جميع الأطراف للمبادئ القانونية الدولية وحقوق الإنسان، مبينا أن الوضع في رفح له آثار إنسانية كبيرة، ووقف العمليات العسكرية ضروري لمنع المزيد من معاناة السكان المدنيين.

وأكد ليندباك دعم بلاده للجهود الأردنية الإصلاحية الساعية لدعم سبل العيش والتوظيف والنمو الاقتصادي من خلال قنوات الأمم المتحدة المتعددة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات.

ورداً على سؤال ماذا عن أولويات النرويج وأهدافها ومشاريعها الإستراتيجية التي تودّ التركيز عليها لغايات التنفيذ في الأردن؟

قال السفير النرويجي، كشريك ثابت للأردن، النرويج ملتزمة التزاما عميقا بدعم استقرار الأردن وجهوده الإنسانية. وتشمل مجالات تركيزنا؛ الحلول المستدامة، وحقوق المرأة، والمساعدات الإنسانية، وحقوق الإنسان. ونحن نعترف بدور الأردن المحوري في المنطقة، ونقدر شراكتنا مع هذه القوة الداعمة لتحقيق الاستقرار.

وحول تطورات القضية الفلسطينية والحرب على غزة

قال السفير النرويجي بالطبع تاريخ طويل من المشاركة في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. منذ اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣، اتبعت النرويج، كالعديد من البلدان الأخرى، إستراتيجية حيث يأتي الاعتراف بعد اتفاق سلام، ولم يسفر هذا النهج عن النتائج المرجوة.

ودعمت النرويج باستمرار "حل الدولتين" باعتباره الطريق إلى سلام دائم في الشرق الأوسط. ويؤكد الاعتراف بفلسطين كدولة على موقف النرويج الطويل الأمد بأن الحل المستدام للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، يتوقف على إقامة دولتين.

وتعتقد الحكومة النرويجية أن الشعب الفلسطيني له حق أصيل في تقرير المصير. يستحق كل من الإسرائيليين والفلسطينيين العيش في سلام داخل دولتيهما. إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط مرهون بتحقيق "حل الدولتين"، الأمر الذي يتطلب الاعتراف بدولة فلسطينية.

ودفعت العديد من الأسباب الملحة النرويج، إلى الاعتراف بفلسطين كدولة في هذه المرحلة. لقد أظهرت الحرب في غزة بشكل صارخ أن السلام والاستقرار في المنطقة لا يمكن تحقيقهما دون معالجة القضية الفلسطينية.

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا قرارا، يؤكد أن فلسطين مؤهلة تماما لعضوية الأمم المتحدة، حيث صوتت لصالحها الأغلبية الساحقة من ١٤٣ دولة. هذا التأييد الدولي يعزز قضية الاعتراف بالدولة الفلسطينية. بالإضافة إلى ذلك، من خلال الاعتراف بفلسطين، تؤيد النرويج خطة السلام العربية، وهي مبادرة إقليمية مهمة يلعب فيها الأردن بالطبع دورا مهما.

واعتراف النرويج، جاء تماشيا مع الإجراءات التي اتخذتها مؤخرا بلدان أوروبية أخرى، مثل إسبانيا وأيرلندا وسلوفينيا مؤخرا، وهذا دليل قوي على الزخم المتزايد لهذه الحركة. وما تزال النرويج على اتصال وثيق مع الدول الأوروبية الأخرى لتنسيق الجهود، ما يعزز الإجماع الدولي.

ونأمل أن يساهم اعتراف النرويج بفلسطين في الجهد الأوسع لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال إقامة دولة فلسطينية.

وحول الطريقة التي ستسهم بها سلسلة اعتراف الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية في تنفيذ "حل الدولتين" قال السفير النرويجي: هناك إجماع دولي واسع على أن "حل الدولتين" هو الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام واستقرار دائمين للإسرائيليين والفلسطينيين على حد السواء.

إن تزايد عدد الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية، دليل على الزخم السياسي المتزايد. وعلى الرغم من أهميته، فإن اعتراف دول أوروبية مختلفة بدولة فلسطينية ليس المسؤولية الوحيدة لضمان استدامتها. وبتصديقنا على خطة السلام العربية، التي واصلت الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية تطويرها، نكون جزءا من جهد جماعي. وقد شاركت النرويج بنشاط في حشد الدعم الأوروبي لهذه الخطة.

وأضاف رغم أن كل خطوة من هذه الخطوات ليست حلا قائما بذاته، إلا أنها تمثل بشكل جماعي تقدما كبيرا نحو حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. سلسلة الاعترافات هي خطوة مهمة في تعزيز شرعية الدولة الفلسطينية وزيادة الضغط السياسي على جميع الأطراف للتحرك نحو حل الدولتين عن طريق التفاوض. ويدل دور النرويج النشط في دعم خطة السلام العربية وحشد الدعم الدولي بوضوح على التزام الحكومة النرويجية بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة.

ورداً على سؤال هل هناك خطوات جادة للمضي قدما في "حل الدولتين"، والمساهمة في جعله حقيقة على أرض الواقع؟ (النرويج كرئيس لمجموعة المانحين للفلسطينيين – لجنة الارتباط المخصصة AHLC)؟

أجاب السفير: كانت داعية قوية لمشروع بناء الدولة الفلسطينية في دورها كرئيس للجنة الارتباط المخصصة (AHLC)، وهي مجموعة الدول المانحة لفلسطين، منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، وتمثل اللجنة آلية مركزية لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني لدعم تطوير مؤسسات الدولة الرئيسية والبنية التحتية الرئيسية. ومع اعتراف النرويج بفلسطين كدولة، فإنها تضع أيضا توقعات واضحة للحكومة الفلسطينية الجديدة لمواصلة تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية، وتعزيز القضاء، ومكافحة الفساد، وهذا الالتزام بالحكم والشفافية ضروري لاستدامة الدولة الفلسطينية المستقبلية.

الغد ٢٠٢٤/٦/٣٠ ص٥

***

شؤون مقدسية

٣٠ ألفا يؤدون صلاة الجمعة في المسجد الأقصى

القدس – "القدس" دوت كوم – أدى آلاف المواطنين صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك، في ظل الإجراءات العسكرية المشددة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الوصول إلى المسجد.

وقدرت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس أن نحو ٣٠ ألف مواطن فقط أدوا صلاة الجمعة في رحاب المسجد الأقصى.

وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال نصبت حواجزها في محيط البلدة القديمة وعلى أبواب المسجد الأقصى، ودققت في هويات القادمين لأداء الصلاة، ومنعت عددا منهم من الوصول إلى المسجد لأداء الصلاة، كما اعتدت على مرابط فلسطيني من أراضي الـ ٤٨، وأعاقت عمل الطواقم الصحفية عند باب الأسباط.

وتواصل قوات الاحتلال فرض قيود مشددة على دخول المصلين إلى الأقصى خاصة خلال أيام الجمعة، وتمنع العديد من المواطنين من أداء الصلاة.

وتحرم سلطات الاحتلال الآف المواطنين من محافظات الضفة الغربية من الوصول إلى القدس لأداء الصلاة في المسجد الأقصى، حيث تشترط استصدار تصاريح خاصة لعبور الحواجز العسكرية التي تحيط بالمدينة المقدسة.

ومنذ بدء العدوان الإسرائيلي الشامل على شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية، في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، شددت قوات الاحتلال من إجراءاتها على أبواب المسجد الأقصى ومداخل البلدة القديمة.

القدس المقدسية ٢٠٢٤/٦/٢٨

***

انتزاع قرار بإخلاء مستوطنين من عقار عائلة الخالدي في القدس القديمة

انتزعت عائلة الخالدي، الجمعة ٢٠٢٤/٦/٢٨، قراراً من محكمة الاحتلال بإخلاء مستوطنين من عقار استولوا عليه في القدس المحتلة يوم أمس الخميس.

وقالت المحامية سناء دويك إن "محكمة الصلح الإسرائيلية" أصدرت قراراً يقضي بإخلاء المستوطنين من عقار عائلة الخالدي في القدس القديمة على الفور، وإعطاء متولي الوقف خليل الخالدي إمكانية تغيير أقفال العقار، مشيرةً إلى أن المحكمة ستعقد جلسة أخرى بشأن العقار الأحد المقبل.

وأوضحت أن "العقار وقف لا يمكن بيعه، وهو مؤلف من ٣ طوابق بمساحة إجمالية ٢٠٠ متر مربع، ويطل مباشرة على حائط البراق ويقع على بعد عدة أمتار من المسجد الأقصى.

واستولى مستوطنون، يوم الخميس ٢٠٢٤/٦/٢٧، على منزل عائلة الخالدي في باب السلسلة في القدس القديمة.

وتفاجأ أهالي الحي بمستوطنين يحطمون قفل الباب الرئيس لمنزل عائلة الخالدي، ويقتحمونه بالقوة، بوجود شرطة الاحتلال التي منعت الأهالي من الاقتراب.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٤/٦/٢٨

***

اعتداءات

مجموعات من المستوطنين تقتحم المسجد الأقصى

اقتحم العشرات من المستوطنين المسجد الأقصى بحراسة من قوات الاحتلال صباح الخميس ٢٠٢٤/٦/٢٧.

وأدى المقتحمون العديد من الطقوس "التوراتية" في رحاب الأقصى في عدد من باحات المسجد.

وأفادت دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس بأنّ ٩٢ مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى فيما يعرف بـــ "فترة الاقتحامات الصباحية".

موقع مدينة القدس ٢٠٢٤/٦/٢٧

***

الاحتلال يشن حملة اعتقالات بالضفة والقدس

الضفة الغربية – صفا – شنت قواتُ الاحتلال الإسرائيلي، الليلة وفجر اليوم، حملة اعتقالات في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية والقدس المحتلة، تزامنت مع حملاتِ اقتحامٍ ودهمٍ وتفتيش طالت العديد من المنازل...

واقتحمت قوات الاحتلال بلدتي بيت دقو شمال غربي القدس، والعيساوية شمال شرقي المدينة، وقامت بتفتيش منازل المواطنين والعبث بمحتوياتها.

واعتقلت قوات الاحتلال مواطنَين عقب عمليات دهم وتفتيش لمنازل المواطنين في بلدة بيت دقو.

وأخضعت قوات الاحتلال، عدداً من المواطنين في بلدة العيساوية، لتحقيق ميداني واحتجزتهم لعدة ساعات قبل أن تفرج عنهم....

وكالة الصحافة الفلسطينية صفا ٢٠٢٤/٦/٢٧

***

الاحتلال يحكم على مقدسي بالسجن لـــ ١٣ عاماً

أصدرت محكمة الاحتلال الإسرائيلي في القدس، يوم الثلاثاء، حكماً بالسجن لمدة ١٣ عاماً و١٠ أشهر على الشاب المقدسي رشيد الرشق بـــ "تهمة" مقاومة الاحتلال ومحاولة اغتيال وزير الأمن الداخلي للاحتلال "إيتمار بن غفير". وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت الرشق في منتصف حزيران من العام ٢٠٢٢ مع عدد من الشبان المقدسيين وبعد عدة أشهر تم توجيه "تهمة" محاولة اغتيال "بن غفير" لهم. ويبلغ الرشق الـــ ٢٢ من العمر وتعرض للاعتقال عدة مرات من قبل قوات الاحتلال منذ أن كان عمره ١٤ عاماً بما مجموعه أكثر من ٤ سنوات.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٤/٦/٢٧

***

الاحتلال يجبر مقدسيا على هدم منزله في الطور شرق القدس

رام الله – "القدس" دوت كوم – أجبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، السبت ٢٠٢٤/٦/٢٩، مواطنا، على هدم منزله في بلدة الطور، شرق القدس المحتلة.

وقال المواطن المقدسي عبد الله أبو سبيتان إن بلدية الاحتلال في القدس أجبرته على هدم منزله، الذي تبلغ مساحته ٨٥ مترا مربعا، ويؤوي عائلته المكونة من خمسة أفراد.

وأضاف أنه اضطر إلى هدم منزله ذاتيا بعد صدور قرار من محكمة الاحتلال بالهدم خلال يومين، وذلك لتجنب دفع تكاليف الهدم في حال قامت طواقمها بذلك.

يُذكر أن سلطات الاحتلال تجبر المواطنين الفلسطينيين، خاصة في مدينة القدس المحتلة، على هدم منازلهم ذاتيا بحجة عدم الترخيص، ومن يرفض هذا الإجراء تقوم جرافات الاحتلال بهدم المنزل وفرض تكاليف باهظة على المالك.

وترفض بلدية الاحتلال في القدس، منح المواطنين الفلسطينيين تراخيص بناء، وتهدم أو تجبرهم على هدم منازلهم، في إجراء يتنافى مع القوانين الدولية، وذلك في إطار ممارساتها الهادفة إلى تهجير الفلسطينيين قسريا من مدينة القدس، لصالح توسيع المستعمرات في المدينة ومحيطها.

وخلال شهر أيار الماضي، وثقت محافظة القدس (٣٠) عملية هدم وتجريف، منها: (٩ عمليات هدم ذاتي قسري) و(٢٠ عملية هدم نفذتها آليات الاحتلال).

القدس المقدسية ٢٠٢٤/٦/٢٩

***

استيطان

"الكابينت" الإسرائيلي يصادق على شرعنة ٥ بؤر استيطانية وبناء آلاف الوحدات الاستيطانية بالضفة

تل أبيب – رام الله – الحياة الجديدة – صادق "المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)"، على شرعنة ٥ بؤر استيطانية في الضفة الغربية، والدفع بمخططات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في أنحاء الضفة.

جاء ذلك بحسب ما أعلن وزير المالية في حكومة الاحتلال بتسلئيل سموتريتش، في بيان صدر عنه، ذكر فيه أن هذه القرارات تأتي "في أعقاب نشاط السلطة الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية

في الأمم المتحدة، ومذكرات الاعتقال ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين والضغط الذي تمارسه من أجل الاعتراف الأحادي بالدولة الفلسطينية من قبل مختلف الدول".

والبؤر الاستيطانية الخمس "تقع في مواقع استراتيجية" في الضفة الغربية، وهي "أفيتار" المقامة على أراضي نابلس، و"سادي إفرايم" و"غفعات أساف" المقامتان على أراضي رام الله والبيرة، و"حالتس" على الأراضي الواقعة بين الخليل وبيت لحم، بالإضافة إلى البؤرة الاستيطانية "أدوريم" المقامة على أراضي الخليل، بالإضافة إلى "طرح مناقصات بناء استيطاني، ودعوة مديرية التخطيط العليا للاجتماع والمصادقة على خطط بناء آلاف الوحدات السكنية الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة". كما قرر "إنفاذ القانون ضد البناء المتفشي في صحراء يهودا"، وتطبيق القانون في المناطق "ب" ضد "الأضرار التي لحقت بالمواقع التراثية والمخاطر البيئية".

الأيام ٢٠٢٤/٦/٢٨

***

آراء عربية

خطة الحسم الإسرائيلية

حمادة فراعنة

أهبل، غير متابع، لا يقرأ، لا يدقق في ماهية ومضمون سياسات المستعمرة، وإجراءاتها، حينما يستغرب أن ما أعلنه سموتريتش الذي يشغل حقيبتين لدى حكومة نتنياهو: وزير المالية، ووزير مشارك في وزارة الدفاع مع يوأف جالنت.

تصريحات سموتريتش في إنهاء دور السلطة الفلسطينية في مناطق ما يُطلق عليها مناطق «ب» حيث كانت وفق الاتفاقات، أن لديها شراكة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي: الإدارة المدنية للسلطة الفلسطينية، والإدارة الأمنية والعسكرية لقوات وأجهزة المستعمرة، والقرار المستجد من قبل سموتريتش باعتباره صاحب قرار لدى الجيش ومسؤول عن المناطق المحتلة، ألغى دور السلطة الفلسطينية الإداري، وتحول تلك المناطق إلى إدارة إسرائيلية بالكامل كما هي مناطق «ج» حيث لا سلطة ولا قرار للسلطة الفلسطينية، بينما مناطق « أ « وهي المقتصرة على المدن الفلسطينية، من المفترض وفق الاتفاق أنها تتبع للسلطة الفلسطينية إدارياً وأمنياً، ولكن سلطات الاحتلال خرقت ذلك منذ سنوات، حيث غدت المدن الفلسطينية مستباحة لقوات الاحتلال منذ أن أعاد شارون احتلالها عام ٢٠٠٢، ولا يوجد احترام أو مهابة للسلطة الفلسطينية وأمنها وإدارتها على كافة المدن، منذ ذلك الوقت.

الفريق الائتلافي الحاكم لدى حكومة المستعمرة، مؤمن، متمسك، يعمل على استكمال خطوات الأسرلة والتهويد والعبرنة لكل من:

القدس الموحدة باعتبارها عاصمة للمستعمرة الإسرائيلية.

أن الضفة الفلسطينية ليست فلسطينية، ليست عربية، ليست محتلة، بل هي يهودا والسامرة: أي جزء من خارطة المستعمرة.

سموتريتش لديه خطة مسبقة عنوانها «خطة الحسم» معلنة منذ ما قبل الانتخابات يوم ١ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٢٢، وقبل أن يُصبح وزيراً، منذ تشكيلها يوم ٢٩ كانون أول ديسمبر ٢٠٢٢، وهو يعمل على تنفيذ خطته، بخطوات تدريجية تراكمية، تستهدف تعزيز الاستيطان، وتمزيق الجغرافيا الفلسطينية، وتقليص الوجود البشري الإنساني للفلسطينيين، في القدس والضفة الفلسطينية، وإعاقة عملهم وحياتهم ومعيشتهم، وجعلها طاردة لشعبها وأهلها وسكانها.

خطة سموتريتش غدت معلنة التطبيق والتنفيذ، وقرار شطب الدور الإداري للسلطة الفلسطينية في منطقة «ب» هو التحقيق الفعلي، والتنفيذ العملي، لخطة الاستكمال التي بدأها شارون في إعادة احتلال المدن الفلسطينية التي سبق وانحسر عنها الاحتلال، واغتياله للرئيس الراحل ياسر عرفات.

الرئيس الفلسطيني مسكوت عنه مرحلياً ومؤقتاً من قبل الفريق الأئتلافي الحاكم لدى المستعمرة، كونه لا يفعل ما يصدهم عملياً وميدانياً، ولكنهم ينظرون له بعدوانية وكره، بسبب دوره ونشاطه السياسي على المستوى الدولي سواء لدى مؤسسات الأمم المتحدة: الجمعية العامة، مجلس الأمن، مجلس حقوق الإنسان، محكمة العدل الدولية، أو بما يعمل على كسب الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، وبما يتصادم مع مشاريعهم التوسعية الاستعمارية، وكشفها وفضحها.

سموتريتش ينفذ سياسات تقليص امكانات السلطة الفلسطينية، وإعاقة عملها وجعلها آيلة للسقوط على طريق الانتهاء، فهم لن يقبلوا مستقبلاً بوجود رئيس فلسطيني في المقاطعة في رام الله، وسلطة في الضفة الفلسطينية على أرض وسلطة «يهودا والسامرة» ولهذا لن يقبلوا مستقبلاً بقاء الرئيس في المقاطعة وسلطة أجنبية على أرض إسرائيلية: «يهودا والسامرة» أي على أرض الضفة الفلسطينية.

مشاريعهم مكشوفة، ولكن الرد والبرنامج الكفاحي الفلسطيني الوحدوي هو الغائب إلى الآن في مواجهة الضم والالحاق الإسرائيلي لكامل خارطة فلسطين.

الدستور ٢٠٢٤/٦/٣٠/ص١٤

***

آراء عبرية مترجمة

المستوطنون.. تنكيل واعتداء واتلاف محاصيل

بقلم: تسفرير رينات (هآرتس)

وزراء المعسكر الديني الوطني في الحكومة لا يتوقفون عن العمل من اجل ضم فعليا مناطق الضفة الغربية. وفقا لأفضل تقاليد المستوطنين فان النشاطات على الارض تسبقهم، بجدية ومن خلال استخدام العنف هم

يقومون بضم المشهد الطبيعي الذي كان يوجد حتى وقت قريب بفضل الرعاة الفلسطينيين. هذه جهود متواصلة استهدفت ابعاد الفلسطينيين، وفي المقابل، تصنيف السارقين كمن يشكلون المشهد الزراعي والتراث الثقافي الذي تطور في هذه المناطق على مر الاجيال.

منذ سنوات والمستوطنون يسيطرون على ينابيع المياه ويحولونها الى مواقع سياحية. الهدف هو دمجها في الإطار القروي للمستوطنات في محيطها. وجود الفلسطينيين في هذه الاماكن أصبح أمرا غير مرغوب فيه، وهم يجدون أنفسهم مقطوعين عن مصادر مياه الشرب والري، التي هي المكونات الاساسية في الثقافة الزراعية المحلية. في غور الاردن وجنوب جبل الخليل ظهرت مؤخرا عشرات المزارع المنعزلة، التي اصحابها يسيطرون على مناطق الرعي التي يستخدمها الفلسطينيون. هذه المزارع تحصل على الدعم والتأييد من الحكومة. واثبات هذا الوضع ظهر في الفيلم الذي وثق قبل بضعة أشهر في جنوب جبل الخليل، الذي يظهر فيه اثنان من المستوطنين وهما يمنعان الفلسطينيين من الدخول الى منطقة للرعي ولا يقيمون اي وزن لادعاءاتهم بأن لهم الحق الكامل في الدخول اليها. وكعادة جمهور المستوطنين فوق التلال فان أحدهم كان ملثما.

الى جانب الرعي تجري نشاطات اخرى من اجل الاستيلاء على المشهد الزراعي، من بينها الكروم، والتسبب بضرر كبير للمشهد اثناء الاعمال لتسوية الارض.

وضع تجمع الرعاة الفلسطينيين في منطقة سوسيا في جنوب جبل الخليل يقف في مركز مقال نشر مؤخرا في مجلة «قضاء وحكم» الذي كتبته المحامية قمر مشرقي اسعد، التي تعمل في حقوق الانسان. في جنوب جبل الخليل يوجد رعي خلال سنوات كثيرة يقوم على استخدام اراض غير خاصة الذي ينطوي على الاعراف المحلية. الحديث يدور عن تنظيم قطري وتعاون بين الرعاة، الى جانب الاراضي التي تمت فيها زراعة محاصيل مختلفة والرعي يكون فيها فقط بعد الحصاد. احيانا كانت مشكلات للرعي الجائر، الذي يضر بغطاء النباتات الطبيعية، لكن يمكن تسوية ذلك من خلال تخطيط متفق عليه لحجم الرعي.

هذا الواقع تغير بعد الاحتلال. اراضي في المنطقة تم الاعلان عنها من قبل الحكومة كأراضي دولة، وهكذا تم السماح بإقامة المستوطنات. بقوة هذا الاعلان اعطي لعدد من المستوطنين اذن للرعي في اراضي الدولة. «توطين المستوطنين في المنطقة أدى الى عمليات التنكيل والاعتداء على الرعاة وقطعانهم وتخريب محاصيل الفلسطينيين بواسطة رعي المستوطنين داخل اراضيهم، ومنع وصولهم الى المراعي وآبار المياه، وفي بعض الحالات حتى طردهم من بيوتهم»، كتب في المقال.

«ضد هذه النشاطات لم يتم تطبيق القانون، أو تم تطبيقه بشكل جزئي فقط».

العنف ضد تجمعات الرعاة ازداد في فترة الحرب. هذا الواقع تم فحصه مؤخرا في المحكمة العليا في اعقاب التماسات قدمها فلسطينيون في جنوب جبل الخليل. في هذه الالتماسات طلبوا بأن تأمر المحكمة الدولة بتطبيق القانون على المعتدين عليهم والعمل على أن يتمكن السكان الذين تم طردهم بالعنف من العودة الى بيوتهم. في الامر المشروط الذي نشرته المحكمة قبل ثلاثة أشهر في أحد الالتماسات، أمرت المحكمة ممثلو الدولة بشرح

لماذا لا يسمحون لسكان قرى فلسطينية بالوصول الى اراضيهم. ايضا طلب من الدولة شرح بالتفصيل خطواتها لمنع مصادرة وتخريب غير قانوني لمعدات زراعية وحيوانات أو محاصيل لسكان القرى.

الامر الذي يتناول الالتماس الثاني صدر في الشهر الماضي، الذي طلبت فيه المحكمة من الدولة تقديم بالتفصيل عدد لوائح الاتهام بسبب الجريمة القومية لإسرائيليين قدمت حتى الآن في نطاق اللواء العسكري الذي يعمل في المنطقة. ايضا طلب من الشرطة، التي اعتبر مؤخرا مفتشها العام كوبي شبتاي، أحد أفضل الاشخاص في العالم، أن تشرح لماذا لا تصل تقريبا الى المنطقة من اجل جمع الادلة بعد حصولها على شكاوى عن اعتداءات المستوطنين.

المستوطنون يواصلون في هذه الاثناء البحث والتحقيق في المشهد الذي يسيطرون عليه. ايضا هذه النشاطات تتم بمساعدة من الحكومة لجهات مثل وزارة حماية البيئة. قبل سنة ونصف نشر المجلس الاقليمي جبل الخليل، الذي يشمل عدد من المستوطنات والمزارع، بأنه تم مسح «البنى التحتية الطبيعية» الذي شارك فيه علماء للبيئة. نتائجه تدل على الاسهام المهم لفلاحة الاراضي السائدة في الزراعة التقليدية الفلسطينية. من قاموا بعملية المسح يسمون الموقع الذي وجد فيه التركيز الاعلى للنباتات البرية «وادي الواقع النباتي». غنى الانواع يتعلق حسب قولهم بالزراعة التقليدية في المناطق التي تمت فلاحتها خلال سنوات بدون استخدام المبيدات والاسمدة والحراثة السطحية بوسائل يدوية وبواسطة الحيوانات. هكذا نشأت ظروف لمنع الانجراف وتطور نباتات برية نادرة.

المسح لا يشير الى أنه في السنوات الاخيرة المزارعون الفلسطينيون أصبحوا نادرين في المنطقة.

الرأي ٢٠٢٤/٦/٣٠/ص٢١

***

اخبار بالإنجليزية

Arab League condemns Israel's settlement expansion

The Arab League Saturday condemned the Israeli government’s decisions to expand settlements and withdraw the powers of the Palestinian Authority in Area B of the occupied West Bank under the Oslo peace accords.

Secretary-General of the pan-Arab organization Ahmed Aboul Gheit called the decisions "a coup" against the Oslo Accords, a return of the entire situation to the zero point and a consolidation of the occupation.

He called on the international community "to see the Israeli government for what it is, a far-right racist government not interested in peace, that seeks to dismantle any symbol of the Palestinian Authority and consolidate the reality of occupation across the West Bank."

The latest decisions shows that the Israeli government entirely succumbs to the far right as it seeks to undermine all components of the two-state solution and embarrass the international community, which took an opposite direction, expanding its recognition of a Palestinian state, Aboul Gheit's spokesman Jamal Rushdie said.

He said Israeli actions would further inflame the situation in the West Bank, turn back the clock before the Oslo Accords, and put the Palestinians under a direct regime of occupation, which can only be labeled as apartheid.

Jordan News Agency 29-6-2024

***

Muslim World League condemns Israel's decision to expand settlements in West Bank

The Muslim World League (MWL) condemned, on Saturday, the Israeli occupation's decision to expand settlements in the West Bank.

In a statement issued by its General Secretariat, the MWL condemned the Israeli occupation forces' continued violation of international law and resolutions of international legitimacy, stressing that these violations are dangerous for security and stability in the region and the world and undermine the chances of a just and comprehensive peace in the region.

Jordan News Agency 29-6-2024

***

The Arab Parliament: The Israeli decision to legitimize colonial outposts and impose taxes on churches is a grave violation of international law

The Arab Parliament condemned the decision of the Israeli occupation government to legalize five colonial outposts in the West Bank, and to impose taxes on churches and their institutions in the city of Jerusalem, in blatant defiance and gross violation of international law and international legitimacy resolutions, most notably Security Council Resolution No. 2334.

The Arab Parliament added, in a statement issued today, Saturday, “The occupation’s attempts to legitimize colonial outposts and agree to build more colonies in the West Bank are dangerous attempts to deliberately liquidate the Palestinian cause, in light of the continuation of the war of genocide, ethnic cleansing, and forced displacement of the people.” Palestinians in the Gaza Strip and the occupied Palestinian territories, as well as the dangerous escalation of colonial violations and crimes in the West Bank.

Parliament also held the occupation accountable for the consequences of these practices that exceeded all limits, and represent a blatant challenge to the entire international community, a flagrant violation of international law, and an undermining of all international efforts aimed at implementing the two-state solution.

It called on the United Nations, the international community and the Security Council to take immediate and urgent action to stop these Israeli colonial plans, which aim to change the existing historical and legal situation in the occupied Palestinian territories, to abandon silence and confront these racist crimes, to activate the mechanisms of international law and international humanitarian law, and to hold the perpetrators of these crimes accountable. In order to achieve justice and equity for the Palestinian people, against whom all war crimes are committed, in full view of the whole world, and to provide them with international protection.

Al Quds Newspaper 29-6-2024

Israel targeting Christian community in Palestine: Foreign Ministry

Israel notifies several churches of 'legal' measures, compelling them to pay taxes.

The Palestinian Foreign Ministry on Saturday accused Israel of targeting the Christian community in Palestine, particularly in Jerusalem.

In a statement, the ministry said it "unequivocally condemns the recent actions by Israel, the illegal occupying power, to impose taxes on churches, their institutions, and properties in the occupied city of Jerusalem through its so-called 'occupation municipalities'."

"These actions are a blatant violation of international law and the city's historical and legal 'Status Quo'," it added.

The ministry stressed that "Israel's imposition of these taxes is illegal," adding: "Israel, as an occupying power, has no sovereignty over Jerusalem."

"These unlawful measures are perceived as part of a broader strategy of extermination and ethnic cleansing that Israel is practicing against all the Palestinian people, particularly targeting the authentic Palestinian Christian presence in the Holy Land, most notably in Jerusalem," said the ministry.

The ministry called "upon all countries to support the positions of the churches and the State of Palestine and to intervene to halt these serious violations of international law, UN Security Council resolutions, and the historical and legal Status Quo."

The ministry's statements were issued in reaction to Israel notifying several churches of "legal" measures aimed at compelling them to pay taxes.

Flouting a UN Security Council resolution demanding an immediate cease-fire, Israel has faced international condemnation amid its continued brutal offensive on Gaza since an Oct. 7, 2023 attack by Hamas.

Over 37,800 Palestinians have since been killed in Gaza, most of them women and children, and more than 86,800 others injured, according to local health authorities.

Over eight months into the Israeli war, vast tracts of Gaza lay in ruins amid a crippling blockade of food, clean water and medicine.

Israel stands accused of genocide at the International Court of Justice, whose latest ruling ordered Tel Aviv to immediately halt its operation in Rafah, where over a million Palestinians had sought refuge from the war before it was invaded on May 6.

Anadolu Agency 29-6-2024

***

Palestinian Family Forced to Demolish Their Home in Occupied Jerusalem

On Saturday, Israeli occupation authorities forced a Palestinian family to demolish their home in the At-Tur neighborhood, east of occupied Jerusalem.

Media sources said that the citizen, Abdullah Abu Subeitan was forced by Israeli authorities to demolish his 85-square-meter home in the At-Tur neighborhood.

According to Abu Subeitan, the Israeli Municipality delivered a demolition order two days ago against his family's home.

Abu Subeitan added that he embarked on the demolition of his own home in an attempt to avoid paying the excessive costs if the occupation carried out the demolition.

It is important to mention that the destroyed home provided shelter for five family members, including children.

According to sources from the Jerusalem Governorate, Israeli authorities ordered 30 demolitions against Palestinian-owned homes in May, including nine who were forced to demolish their own homes.

According to Article 17 of the United Nations Universal Declaration of Human Rights;

Everyone has the right to own property alone as well as in association with others.

No one shall be arbitrarily deprived of his property.

International Middle East Media Center 29-6-2024

***

الاحتلال يتوسع في استخدام الكلاب
لترويع ونهش ومهاجمة الفلسطينيين
اللجنة الملكية لشؤون القدس
The Royal Committe for Jerusalem Affairs